

الدكتور مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية البحث لـ "الخبر"

## يجب إعدام مروجي المخدرات في الجزائر

انتقد الدكتور مصطفى خياطي، رئيس الهيئة الوطنية لترقية البحث، في حوار "الخبر"، أداء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، معتبرا أن قوته تلاشت بعد إحقاقه بوزارة العدل. مطالبا بإدراجه لدى مصالح الوزارة الأولى.

غاية اليوم، رغم الوعود المتكررة بدراسة الطلب.. مع العلم أن 60 بالمائة من المنشورات المتواجدة بالسوق الخاصة بالوقاية من المخدرات هي منشورات فورام. بالإضافة إلى أن العديد من الهيئات والشخصيات التي انتقدت الدراسات التي قمنا بها حول الإدمان، أصبحت اليوم أكثر تفهما. ونحن اليوم نعمل مع وزارة التربية في لجنة مكافحة العنف في الوسط المدرسي، الذي هو نتيجة أسباب عديدة منها تناول المخدرات من قبل التلاميذ والطلبة في الثانويات.

كما أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة إدمان المخدرات فشلت، بالنظر إلى ارتفاع الكميات المحجوزة من قبل مصالح الأمن والدرك وعدد الحالات التي يتم تقديمها إلى القضاء؛ حيث وصل عدد القضايا المرتبطة بالمخدرات وترويجها واستهلاكها إلى 16 ألف قضية. فالإدمان انتشر حتى وسط المساجين.

كيف تنظرون إلى مستقبل استهلاك

المخدرات في الجزائر؟

● كل شيء اليوم مرتبط بسعر برميل البترول. وإذا واصلت مؤشرات الأزمة المالية في الصعود والتأزم، فإن فئات كبيرة ستجد نفسها أمام أمرين أحلاهما مر، الحرقة أو استهلاك المخدرات. وعليه يجب فتح سوق العمل والقضاء على تدني القدرة الشرائية. ويجب القيام بحملات توعية في الأوساط الشبانية، فنشوة ساعة مع سيجارة مخدرات أو أقراص مهلوسة أو حفن، قد تؤدي إلى ضياع مستقبل أسر بكاملها، خاصة أن بعض الدراسات بينت وجود علاقة بين الإدمان والعقم.



الدكتور مصطفى خياطي

الوزارات وكذا المجتمع المدني. كما يجب إعادة النظر في القانون الخاص بتجريم المخدرات وترويجها؛ إذ يجب توجيه المستهلكين غير الاعتياديين إلى عقوبة الخدمة العمومية كما تفعل مختلف دول العالم المتقدمة، والتعامل بحزم مع المروجين للمخدرات، والإبقاء على عقوبة الإعدام خاصة للذين يروجونها في الوسط المدرسي، ثم إعطاء دور أكثر فاعلية للمجتمع المدني، وتدعيمها بالمال، وتوفير الإمكانيات.. فتصور أننا قدمنا طلبا منذ أربع سنوات للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، قصد تمويل نشر بعض الكتب التحسيسية، ولم ننتلق أي رد إلى

الجزائر، موهوب رفيق

ما هو تقديركم لواقع استهلاك المخدرات في الجزائر وجهود مكافحتها في بلادنا؟

● في الواقع، الأرقام التي بحوزتنا تشير إلى ارتفاع معدلات حجز المخدرات من 3 أطنان في سنة 1996 إلى 36 طنا حاليا. وهو الأمر الذي يعني أن مصالح الأمن أصبحت أكثر قدرة على القبض على شبكات ترويج المخدرات، مع تحول الجزائر من ممر لشبكات الترويج إلى قطب لاستهلاك مختلف أنواع المخدرات.

ربما هذا ما يفسر انتشار الإدمان في الوسط المدرسي ولدى النساء؟

● صحيح.. فلقد أشارت مختلف الدراسات التي قمنا بها في الهيئة الوطنية لترقية البحث إلى شريحة الشباب التي تستهلك المخدرات، علاوة على تسجيل 13 بالمائة من الطالبات في الجامعات يستهلكنها، و15 بالمائة من النساء المثقفات معنيات بالإدمان في المدن الكبرى. كما أن 2 بالمائة من الشباب الجزائري استهلك المخدرات بشكل دوري. وهو ما يثبت أن الجزائر أضحت في خطر أمام توسع نشاط شبكات الترويج التي تنطلق من المغرب وأوروبا نحو بلاد المشرق العربي وإلى مصر وليبيا، اللتين تحولنا إلى عواصم استقطاب في المنطقة.

هل هذا يعني فشل الاستراتيجية

الوطنية لمكافحة المخدرات؟

● بالفعل، فلقد لوحظ أنه منذ إدراج الديوان الوطني لمكافحة المخدرات في وزارة العدل، فإن قوة الديوان تلاشت.. فيجب إحقاقه بالوزارة الأولى للتنسيق بين مختلف